الأمم المتحدة
A/CONF.230/2025/8
الجمعية العامة
Distr.: General
29 April 2025
Arabic
Original: English
مؤتمر الأمم المتحدة
المعني بالمحيطات
نيس، فرنسا 2025

مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

نيس، فرنسا، من 9 إلى 13 حزيران/يونيه 2025

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

حلقات العمل من أجل المحيطات

حلقة العمل من أجل المحيطات 5: التّشجيع على الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، بما في ذلك دعم صغار الصيادين

ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة

موجز

أُعدت هذه الورقة المفاهيمية عملا بالفقرة 24 من قرار الجمعية العامة 128/78 التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة أن يعد ورقة مفاهيمية عن كل موضوع من مواضيع حلقات العمل من أجل المحيطات، آخذا في الاعتبار عمليات الجمعية العامة ذات الصلة المتعلقة بالمحيطات وما يُحتمل أن يقدم في شأنه من مساهمات أخرى. وتتعلق هذه الورقة بحلقة العمل من أجل المحيطات 5، وتتناول موضوع "التشجيع على الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك بما في ذلك دعم صغار الصيادين". وهي تتطرق للغايات ذات الصلة بالهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة من حيث حالة واتجاهات إنجازها والتحديات والفرص المرتبطة بذلك، في إطار الموضوع الشامل للمؤتمر: "تسريع العمل وتعبئة جميع الجهات الفاعلة لحفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام".

* A/CONF.230/2025/1.

25-06728 (A) 080525 200525

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - مصـــايد الأســـماك جزء لا يتجزأ من المنظومة الغذائية العالمية، وهي تزوّد المليارات من الناس بمصدر حيوي للبروتين والغذاء، وتؤدي دورًا حاسمًا في التخفيف من حدّة الفقر وفي بلوغ التنمية الاقتصادية، لا سيما داخل المجتمعات الساحلية (أهداف التنمية المستدامة 1 و 2 و 8). والنمو السكاني العالمي المتزايد من المرجح أن يتطلّب زيادة في الإنتاج الغذائي المستدام، بما يجعل الإدارة المسؤولة للموارد المائية شاغلا من الشواغل الهامة. وهذا يقتضي الأخذ بنهج تكيّفي متعدد الأوجه، يقرّ بالتنوّع الهائل في مصايد الأسماك وفي نظم إدارتها عبر العالم. والإدارة الفعالة تتوقف على مدى توفر قدرات مؤسســـية قوية، وأطر حوكمة واضحة المعالم، واستراتيجيات تشغيلية فعالة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية (من خلال الهيئات الإقليمية لإدارة مصـايد الأسـماك/الهيئات الإقليمية لمصـايد الأسـماك) والدولية. ولا بد لهذه الأطر من أن تسترشد بالصكوك والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ومن أن تندرج ضمن السياسات الوطنية بما يكفل اتخاذ إجراءات متماسكة وفعالة. وهذا العمل يرتبط مباشرة بالهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة المعني بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام من أجل بلوغ التنمية المستدامة، وهو يسهم أيضًا في بلوغ العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

2 - وطابع التعقيد الذي تتسم به مصـايد الأسـماك العالمية يتطلب التحلي بالمرونة وإيجاد حلول وفق مقتضى السياق. لذلك، يجب أن تكون استراتيجيات التسيير مصمّمة خصيصاً لتتناسب مع الواقع الاجتماعي والاقتصـادي والثقافي الفريد لكل منطقة من مناطق صـيد الأسـماك ولكل دولة. لذلك، يكتسـي النهج التكيّفي التشاركي القائم على الأدلة أهمية حاسمة بشكل خاص بالنسبة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، التي غالبًا ما تعمل بموارد وبيانات محدودة. وتفويض الحقوق، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، وتحسين البيانات، بما في ذلك الاعتراف بالمعارف المحلية والتقليدية، ونقل التكنولوجيا، هي كلها أمور حيوية تسـاعد المجتمعات المحلية على تبني ممارسـات صـيد مسـتدام، وعلى النفاذ بشـكل عادل إلى الأسـواق. كما أنّ تعزيز الحوار والتعاون العالميين بين الجهات الرئيسـية صـاحبة المصـلحة، ومنها المنظمات الدولية والهيئات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك، أمر ضروري لبلوغ الاتساق بين السياسات ولإنفاذ اللوائح بشكل فعال.

3 - ومانزال هناك تحديات كبيرة قائمة تهدّد استدامة مصايد الأسماك على المدى الطويل. فالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم يظلّ يقوض إدارة مصايد الأسماك، ويتسبب في عواقب وخيمة على الأرصـدة السـمكية ونظمها الإيكولوجية، ويُعرّض سـبل العيش للخطر، ويفاقم الفقر ويزيد من انعدام الأمن الغذائي. كما أنّ الإعانات الضـارة تزيد في كثير من الأحيان من القدرة المفرطة، بما يؤدي إلى ممارسـات صـيد غير مستدامة ذات عواقب سـلبية على المصـايد الكبيرة النطاق والمصـايد الصـغيرة النطاق، كليهما. أما تغير المناخ فهو يزيد من تعقيد الوضـع، لأنّه يغير من النظم الإيكولوجية ويؤثر على الأرصـدة السـمكية (الهدف 13). لذلك، يتطلب التصـدي لهذه التحديات المتعددة الأوجه الأخذَ بنهج شـامل قائم على التعاون والتكيّف. كما أنّ تعزيز الممارسـات المسـتدامة، وضـمان الوصـول العادل إلى الموارد والأسـواق، وتعزيز التجارة المسؤولة هي من الخطوات الأساسية بهذا الشأن.

4 - وينطوي هذا النهج على تنفيذ أطر الحوكمة الدولية والإقليمية والعمل بالآليات الفعالة في الرقابة والإنفاذ، وتعزيز الحلول التكنولوجية المبتكرة، والتشـجيع على الشـفافية والقدرة على التتبع ضـمن سـلاسـل التوريد، وإذكاء وعي المسـتهلكين بخيارات الأغذية البحرية المسـتدامة. ونحن، بمنح الأولوية للممارسـات المستدامة، وتعزيز الوصول العادل إلى الموارد، وحفز التجارة المسؤولة، نستطيع أن نعزز إمكانات مصايد

الأسماك فنزيد من الأمن الغذائي، ونخفّف من وطأة الفقر، ونحفّز النمو الاقتصادي المستدام، ونُسهم بقدر كبير في بلوغ غايات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وغيره من هذه الأهداف. لذلك، يعتمد مستقبل مصايد الأسماك، ورفاهية المليارات من البشر، على مدى التزامنا الجماعي بالإدارة المسؤولة والناجعة وبالعمل العالمي المنسق.

ثانيا - حالة الإنجاز واتجاهاته

5 - بلغ إنتاج مصايد الأسماك البحرية 78,3 مليون طن في عام 2023، وهو بذلك يمثل، مع إنتاج مصايد الأسماك الداخلية (البالغ 12,0 مليون طن)، نسبة 48 في المائة من إجمالي إنتاج مصايد الأسماك ومزارع الأحياء المائية في العالم (188,9 مليون طن)[1]. ومصايد الأسماك البحرية تظلّ بمثابة المصدر الرئيسي للإنتاج الحيواني المائي العالمي، لأنها تستأثر بنسبة 41 في المائة من هذا الإنتاج. وقد سجّل الاستهلاك العالمي، الظاهر للعيان، من الأغذية الحيوانية المائية زيادةً متوسطة سنوية بنسبة 3,0 في المائة خلال الفترة الفاصلة بين 1961 و 2021، ليوفّر بذلك، ولفائدة أكثر من 3,2 مليارات شخص، ما لا يقلّ عن 20 في المائة من متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيواني. وبشكل عام، توفّر المنتجات الحيوانية المائية ما يقرب من 15 في المائة من استهلاك سكان العالم من البروتين الحيواني. وفي عام 2022، كان هناك 62 مليون شخص يعملون بشكل مباشر في القطاع الأولي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، منهم حوالي 16 مليون شخص يعملون في مصايد الأسماك البحرية. إلاّ أنّ هذا العدد، إذا ما أُضيفت له أعداد العاملين في صيد الكفاف وفي القطاع الفرعي لما بعد الصيد، يصل إلى 113 مليون شخص يعملون ضمن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق.

6 - ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق توفّر ما لا يقل عن 40 في المائة من المصيد العالمي من مصايد الأسماك، ثم ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 68 في المائة إذا أخذنا في الاعتبار مصايد الأسماك البحرية فقط[2]، وهي تزوّد 2,3 مليار نسمة بنسبة تصل في المتوسط إلى 20 في المائة من تحصيلهم الغذائي من ستّ مغذيات دقيقة رئيسية ضرورية لصحة الإنسان[3]. وعلى الصعيد العالمي، هناك 492 مليون شخص، نصفهم تقريباً من النساء، يعتمدون جزئياً على مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، التي تدرّ في مجموعها حوالي 44 في المائة من القيمة الاقتصادية لكل ما يتم صيده من الأسماك. وهناك أدلة على أنّ الإدارة القائمة على المشاركة (مثل الإدارة المشتركة) هي حلٌّ حقيقي لإدارة الكثير من تلك المصايد بشكل فعال[4]. ومع ذلك، فإنّ نسبة 36 في المائة فقط من المصيد العالمي من هذه المصايد ترتبط بنقل

(1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2024 - تنفيذ التحوّل الأزرق على أرض الواقع* (روما، 2024).

(2) منظمة الأغذية والزراعة وجامعة ديوك والمركز العالمي للأسماك (WorldFish). *تسليط الضوء على الصيد الخفي - مساهمة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في تحقيق التنمية المستدامة* (روما، 2023).

(3) انظر: www.nature.com/articles/s41586-024-08448-z.

(4) انظر: www.nature.com/articles/nature09689.

حقوق الإدارة إلى الصيادين[5]. وهذا ما يُبرز أهمية تعزيز السياسات التي تضع الصيادين في صميم عمليات إدارة مصايد الأسماك، وتعود بمنافع على النظم الإيكولوجية وعلى الأشخاص الذين يعتمدون عليها.

7 - وفيما يتعلق بسلامة الأرصدة السمكية، ما فتئت نسبة الأرصدة التي تصنفها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) على أنها من الصيد المفرط، تتزايد منذ سبعينيات القرن الماضي، لتصل إلى 37,7 في المائة في عام 2021. وبسبب قلة البيانات والقدرات التقنية، تُقدَّر نسبة المصيد العالمي المتأتي من الأرصدة السمكية التي جرى تقييمها علميا بحوالي 50 في المائة فقط. وبالفعل، أفاد نصف الدول الأعضاء في المنظمة بأنّ هناك نقصا في المعلومات عن حالة المخزون ضمن أنظمة إدارة مصائد الأسماك الخاصة بهم[6]. وهذه الأرقام تثير القلق بسبب العلاقة القوية القائمة بين الأرصدة السمكية المقيّمة علمياً من جهة، وبين مدى فعالية نظم إدارتها لمصائد الأسماك في تحقيق الاستدامة من جهة أخرى[7].

8 - والتصميم والتنفيذ السليمين لخطط الإدارة غالبا ما يشكلان شرطاً أساسياً للإدارة الفعالة لمصايد الأسماك. ومع ذلك، فإنّ خطط الإدارة متاحة بشأن 71 في المائة من مصايد الأسماك المشمولة باستبيان الفاو لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، ومنفَّذة بشأن 68 في المائة من هذه المصايد[8]، وذلك يشير إلى وجود نسبة كبيرة من مصايد الأسماك العالمية التي لا تزال غير خاضعة للإدارة بشكل رسمي (نسبة عالمية متوسطة قدرها 32 في المائة). وفيما يتعلق بخطط إدارة مصايد الأسماك، كانت مسائل حظر أساليب وممارسات الصيد المدمّرة (99 في المائة)، وتهيئة أسباب مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في قرارات الإدارة (97 في المائة)، ومراعاة حقوق الصيادين من مصايد الأسماك الصغيرة النطاق (94 في المائة)، من المسائل الأكثر شيوعاً. أما المسائل الأقل شيوعا فهي تلك المتعلقة بمعالجة القدرة الإنتاجية من الأسماك في ظروف اقتصادية محددة (72 في المائة)، وبضرورة النظر في وضع نقاط مرجعية تضبط الأرصدة السمكية (72 في المائة)[9].

9 - ولا يزال الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يُشكّل أحد أكبر الأخطار التي تهدد مصايد الأسماك المستدامة وحفظ النظم الإيكولوجية البحرية. فهو يقوض الجهود المبذولة وطنيا وإقليميا من أجل حفظ وإدارة الأرصدة السمكية، ويحول بالتالي دون إحراز تقدم صوب بلوغ أهداف الاستدامة على المدى الطويل. كما أنّه يتسبب في منافسة غير عادلة مع الصيادين الذين يلتزمون باللوائح، ويهدد بالتالي الأمن الغذائي وسبل العيش بالنسبة لمجتمعات ساحلية بأكملها. ويرتبط الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أيضا بظروف العمل غير الآمنة وغير اللائقة وبإساءة معاملة العمال واسترقاقهم.

10 - وقسطٌ كبير من الإنتاج البحري يدخل ضمن دورة التجارة الدولية، ليحسّن توزيع منتجات الأحياء المائية وفرص الحصول عليها من خلال الواردات، ويسهم في توفير فرص العمل وتوليد الإيرادات وفي النمو الاقتصادي؛ ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنّ صغار الصيادين لا يستطيعون دائماً الوصول إلى الأسواق الدولية. وفي عام 2023، بلغ إجمالي قيمة الصادرات من جميع منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء

(5) منظمة الأغذية والزراعة وجامعة ديوك والمركز العالمي للأسماك (WorldFish)، *تسليط الضوء على الصيد الخفي*.

(6) انظر: www.fao.org/3/cc9129en/cc9129en.pdf.

(7) انظر: www.pnas.org/doi/10.1073/pnas.1909726116.

(8) انظر: www.fao.org/3/nn947en/nn947en.pdf.

(9) انظر: https://www.fao.org/3/cc9129en/cc9129en.pdf.

المائية 194 مليار دولار، منها 76 في المائة تقريبا من المنتجات البحرية (بما في ذلك محاصيل تربية الأحياء المائية). غير انّ النسبة الدقيقة للمنتجات البحرية ضمن إجمالي تجارة منتجات الأحياء المائية تظل رقما تقديريا لأنّ بعض البلدان تبلغ عن تجارتها ضمن تصنيفات فضفاضة لفئات المنتجات المائية، لا تفرق فيها بين الأسماك البحرية وأسماك المياه العذبة، أو بين الأسماك المستزرعة والأسماك البحرية. أما التجارة غير الرسمية على المستوى الإقليمي، مثل تجارة أسماك السطح الصغيرة في غرب أفريقيا، فهي لا تُدرج دائمًا ضمن الإحصاءات على الرغم من أهميتها بالنسبة لسبل العيش المحلية[10].

11 - ومصايد الأسماك تكتسي أهمية حيوية بالنسبة للتجارة بين بلدان الجنوب وللأمن الغذائي العالمي، حيث تتصدر الاقتصادات النامية الصادرات العالمية من الأسماك المجهزة وغيرها من المنتجات المائية. ففي عام 2023، قُدّرت تجارة بلدان الجنوب من الأسماك الأولية من الأسماك المجهزة بمبلغ 19 مليار دولار وبمبلغ 23 مليار دولار، تباعًا، مع نمو بنسبة 43 في المائة وبنسبة 89 في المائة منذ عام 2012[11]. لذلك، من شأن استغلال منصات التجارة بين بلدان الجنوب، من قبيل النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والاتفاقات التجارية الإقليمية[12]، أن يساعد في الحدّ من الحواجز التجارية وفي إطلاق العنان لإمكانات البلدان النامية.

12 - والإعانات الحكومية السنوية التي تقدمها الحكومات، والمقدرة بنحو 22 مليار دولار، تعمل على توسيع قدرات الصيد، لتسهم بذلك في الطاقة المفرطة وفي الصيد المفرط والممارسات التي تستنزف الأرصدة السمكية وتقوض الجهود المبذولة من أجل بلوغ استدامة مصايد الأسماك[13]. لذلك، ينص اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بإعانات مصايد الأسماك، المعتمد في حزيران/يونيه 2022، على حظر تقديم الإعانات إلى السفن أو إلى المشغلين المشاركين في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وفي صيد الأرصدة السمكية التي تتعرض للصيد المفرط، وفي الصيد غير المنظم في أعالي البحار. ومنذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015، قدّم أعضاءُ منظمة التجارة العالمية إلى منظمتهم 617 من التدابير التجارية المتعلقة بالبيئة، التي تهدف إلى ضمان الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك[14]. وقد يشهد هذا العدد ارتفاعا مع بدء نفاذ الاتفاق المتعلق بإعانات مصايد الأسماك، الذي يُقصد به تنظيم الإعانات التي قد تشوّه التجارة أو تضر باستدامة مصايد الأسماك.

ثالثا - التحديات والفرص

13 - سلّط مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2022 الضوء على التحديات والفرص فيما يتعلق باستدامة المحيطات. ورغم إحراز تقدم على عدة جبهات شمل اعتماد وتنفيذ الصكوك الرئيسية المتعددة الأطراف ذات الصلة بمصايد الأسماك، وتعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية لإدارة

(10) انظر: https://digitalarchive.worldfishcenter.org/server/api/core/bitstreams/60afd44a-0819-4a4d-86b9-d371fc1b1731/content.

(11) انظر: https://unctad.org/publication/south-south-trade-marine-fisheries-and-aquaculture-sectors.

(12) انظر: https://unctad.org/topic/trade-agreements/global-system-of-trade-preferences.

(13) انظر: www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0308597X19303677.

(14) منظمة التجارة العالمية، قاعدة البيانات البيئية المتاحة على الرابط التالي: www.wto.org/edb.

مصايد الأسماك، وتنفيذ نظم فعالة في إدارة مصايد الأسماك، كانت هناك عدة عوامل فاقمت الصعوبات القائمة وخلقت تحديات جديدة، الأمر الذي يؤكد على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات منسقة وتحويلية.

14 - **تعزيز الحوكمة الدولية لمصايد الأسماك** – ما زال الإطار العالمي لحوكمة مصايد الأسماك يواجه عقبات كبيرة رغم إحراز بعض التقدم. فاتّفاق الفاو بشـــأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء قد حظي بدعم واســع بعد انضــمام 81 من الأطراف، التي تركز على تنفيذه وزيادة فعاليته إلى أقصـــى حد، إلا أنّ الأمر يتطلب اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز تنفيذ و/أو بدء نفاذ الاتفاق المتعلق بإعانات مصـــايد الأســماك، واتفاقية تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية، واتفاقية العمل في قطاع صــيد الأســماك، 2007 (رقم 188)، واتفاق كيب تاون لعام 2012، والاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشـــأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. أما مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، والخطوط التوجيهية الطوعية لأداء دولة العلم، والخطوط التوجيهية الطوعية للشـــحن العابر، ومبادئ ومعايير التجارة البيولوجية الزرقاء، وإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، فهي كلُّها أيضـــا توفّر فرصـــا لتدارك ثغرات الحوكمة في قطاع صيد الأسماك، بما في ذلك مصايد الأسماك الصغيرة النطاق. وإدماج هذه الصكوك بفعالية ضمن السياسات وأطر الإدارة الوطنية والإقليمية وضمن ترتيبات الوصول إلى مصايد الأسماك مسألة بالغة الأهمية تتطلب بذل جهود إضافية في بناء القدرات وتوفير الدعم التقني، لا سيما بالنسبة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق. والنقص في التنفيذ الشامل والمتسق يؤدي إلى إضعاف الفعالية العامة للإطار القانوني الدولي، بما يعيق نسق التقدم صوب بلوغ الغاية 14-4 من أهداف التنمية المستدامة وسائر الغايات الأخرى. أما غياب التنسيق والمواءمة بين هذه الأطر المختلفة فهو يؤدي إلى زيادة تعقيد التحدي.

15 - **تعزيز إدارة مصايد الأسماك الإقليمية** – يتمثّل الهدف من اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية في ضمان الحفظ الطويل الأجل والاستخدام المستدام للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة الســـمكية الكثيرة الارتحال من خلال التنفيذ الفعال للأحكام ذات الصـــلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد عيّنت هذه الاتفاقية الهيئات الإقليمية المعنية بمصايد الأسماك، ولا سيما المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، باعتبارها الآلية التي تستطيع الدول من خلالها الوفاء بالتزاماتها في مجال حفظ وإدارة الأرصدة السمكية. والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك هي من بين أهم الآليات التعاونية الدولية في إدارة مصـــايد الأســماك، لأنّها تتمتع بسـلطة في اعتماد تدابير دولية ملزمة قانوناً بشـأن الحفظ والإدارة وفيما يتعلق بعمليات الصـيد والأنشـطة المرتبطة بها. وهي تشـكل بعضـاً من الشـراكات الحكومية الدولية الأكثر فعاليةً، التي تعمل حاليا على تنظيم أعالي البحار وتوفر منتدى للتعاون وتنفيذ الاتفاقية، واتفاق الأمم المتحدة بشـأن الأرصـدة السـمكية، والعديد من الصـكوك الدولية الأخرى الملزمة قانونا وغير الملزمة. وتوفر أيضـا فرصًـا لمناقشـة وتقييم وتحسـين العلوم المتعلقة بالجوانب الرئيسـية لإدارة المحيطات، لا سيما فيما يتعلق بحفظ موارد مصايد الأسماك وإدارتها. أما أبرز التدابير التي اتخذتها المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك فيوجد من بينها اعتمادُ جملة نم التدابير المُلزمة بشأن الإدارة والحفظ، وتنظيم معدات وتقنيات الصـــيد، بما في ذلك حظر بعض الممارســات، وتخصـــيصُ الفترات المغلقة، واتخاذ تدابير لتثبيت حصـص وجهود الصـيد، وإجراء تقييمات للأرصـدة السـمكية من قبل اللجان العلمية وبرامج الرصـد، وتنفيذ تدابير للرصـــد والمراقبة والإشـــراف وإجراء تقييمات للإســـتراتيجيات الإدارية. لذلك، يظلُّ عمل المنظمات

الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك ضرورياً، ولا بد من الاستمرار في تنفيذ الإجراءات الناجحة المذكورة أعلاه. أما التعاون بين هذه المنظمات فيبقى مسألة في غاية الأهمية، لأنه يزيد من الكفاءة في تبادل المعلومات، والقدرة على اعتماد تدابير إدارية قائمة على العلوم، ويوفّر الدعم التقني والمالي، ونقل المعارف والتكنولوجيا، وتفادي الازدواجية في التكاليف.

16 - **تعزيزُ الحوكمة الوطنية لمصايد الأسماك** - تكتسي هذه الحوكمة أهمية حاسمة في الإدارة المستدامة للموارد البحرية. فعلى المستوى الوطني، لا بد من وضع أطر سياسية وقانونية قوية تسهل التنفيذ الفعال للأطر السياساتية وللاتفاقات وأفضل الممارسات الدولية. ويشمل ذلك اعتماد نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، الذي يؤكد على أهمية النظر في النظام الإيكولوجي البحري برمته وفي تفاعلاته عند إدارة الأرصدة السمكية. كما أنّ العمليات التشاركية في صنع القرار حيويةٌ لإشراك طائفة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة، منها المجتمعات المحلية والصيادون والعلماء ومقررو السياسات. وبفضل إشراك هذه المجموعات في عملية الإدارة والحوكمة، نستطيع أن نحقق تعزيز الشفافية، وبناء الثقة، والتأكد من أن مختلف وجهات النظر والخبرات تثري القرارات الإدارية. فمثل هذه النُّهج الشاملة لا تعزز فقط شرعية هياكل الحوكمة، بل أيضًا العدالة الاجتماعية والمرونة داخل الدوائر المعنية بالصيد.

17 - **التغلّب على العراقيل التقنية والقانونية والمالية والمؤسسية** - إنّ القيود المؤسسية والتقنية والمالية تعيق نسق التقدم في استدامة مصايد الأسماك. فالعديد من مصايد الأسماك، ومنها الأخص مصايد الأسماك الداخلية ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق، تفتقر إلى الخطط الإدارية الشاملة[15]. وحتى إن وُجدت هذه الخطط، فإن تنفيذها يواجه عقبات كبيرة (32 في المائة من مصايد الأسماك على مستوى العالم لا تشهد تنفيذ خطط إدارية)[16]. وهذا مردُّه بالإساس إلى النقص في القدرات المالية والتقنية، وضعف الحوكمة والإنفاذ - بما في ذلك تفويض الحقوق - وغياب الإرادة السياسية. لذلك، فإنّ غياب الإطار المنهجي لتقييم مدى فعالية الإدارة يحول دون التعرف على المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وكذلك أيضا غياب الفهم الشامل لمختلف مناهج إدارة مصايد الأسماك ومدى ملاءمتها للسياقات المختلفة. أما التعقيد في قطاع صيد الأسماك، ومنه سلاسل القيمة المعقدة، فهو يتطلب بدوره نهجًا متعدد القطاعات والأبعاد، لا يكون متاحا في كثير من الأحيان ضمن العديد من مصايد الأسماك، ومنها بالأخص مصايد الأسماك البحرية ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق. والتغلب على هذه التحديات يتطلب بالتالي تقديم المزيد من المساعدات المالية المستهدفة، ومن مبادرات بناء القدرات، وتطوير هياكل الحوكمة الفعالة التي تتيح إشراك وتمكين المجتمعات المحلية في الأخذ بالإدارة القائمة على التشارك (مثل الإدارة المشتركة).

18 - **تحسين البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار** - البياناتُ والمعلومات تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لإدارة مصايد الأسماك وصياغة سياساتها بشكل فعال قائم على الأدلة. ومع ذلك، توجد ثغرات كبيرة، لا سيما بالنسبة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق ومصايد الأسماك المدارية متعددة الأنواع. فبروتوكولات جمع البيانات غالبا ما تكون غيرَ ملائمة، وإدارة البيانات والقدرة التحليلية ضعيفةً، والبيانات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بمصايد الأسماك نادرةً. وهذا النقص في البيانات الشاملة والموثوقة يحدُّ من فعالية

(15) انظر: https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/72c05f62-4c50-4eaf-8b81-81fccd236476/content.

(16) انظر: https://www.fao.org/3/cc9129en/cc9129en.pdf.

تقييمات الأرصدة السمكية ومن فعالية وغيرها من النهج التجريبية اللازمة لإثراء عملية صُنع القرار[17]. وبالتالي، فإنّ ضرورةَ إدماج الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية والتغذوية ضمن عملية جمع البيانات وتحليلها مسألةٌ في غاية الأهمية بالنسبة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق[18]. ومن المسائل الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار مسألة التقلّب المناخي والظواهر الجوية القصوى وتدابير التكيف معها، والآثار والمخاطر الناجمة عن الجوائح. أما تحسين نظم البيانات والمعلومات فهو يتطلب الاستثمار في التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتعزيز التعاون الدولي لتوحيد عملية جمع البيانات وتحليلها، وأيضا الاعتراف بالمعارف التقليدية والمحلية والأخذَ بها.

19 - **النظر في الجوانب المتعددة الأبعاد لقطاع صيد الأسماك** - إدارة مصايد الأسماك يجب أن تتجاوز مجرد التركيز على استدامة الموارد السمكية. وسلاسل القيمة يجب النظر إليها باعتبارها جزءا لا يتجزّأ من المنظومات الغذائية الشاملة، التي تضم أنشطة الصيد وما بعد الصيد، وتعترف بالتفاعل المعقد بين العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية. أما عملية الحصول على المعلومات الكافية المتعددة الأبعاد عن قطاع صيد الأسماك، ومنه بالأخص قطاع الصيد الصغير النطاق، وإضفاء الطابع المؤسسي على القدرة على تحليل هذه المعلومات واستخدامها في إثراء إدارة مصايد الأسماك، فهي ضرورية لكنها غير كافية للحفاظ على الطيف الواسع من الفوائد المتأتية من مصايد الأسماك[19]. والإدارة والحوكمة الفعالتين سوف تتطلبان إجراء تقييم للتنازلات المدروسة ضمن أهداف الإدارة متعددة الأبعاد والسياسات المرتبطة بها، التي تعكس المساهمات المتنوعة لمصايد الأسماك في التنمية المستدامة[20]. كما أنّ الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك تتطلب اتباع نَهج متعدد القطاعات شامل لجميع الجهات صاحبة المصلحة - أي الحكومات والقطاع والمؤسسات البحثية والمجتمع المدني - وذلك بُغية التوصّل إلى الأخذ بنهج متوازن يراعي الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

20 - **دمج تغيّر المناخ في إدارة مصايد الأسماك** - تغيّر المناخ يشكل تهديدًا كبيرًا للنُظم الإيكولوجية البحرية ولمصايد الأسماك. فارتفاع درجات حرارة المحيطات، وتحمّضها، والتغيرات في تياراتها، والظواهر الجوية القصوى هي عوامل بصدد تغيير توزّع الأسماك، ومدى وفرتها، وتشكيلة أنواعها. وفي الوقت نفسه، تشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن أساطيل الصيد العالمية، التي تعمل أساسا بالوقود الأحفوري مثل الديزل البحري، تطلق سنويا ما بين 0,1 و 0,5 في المائة من انبعاثات الكربون العالمية، أو ما يصل إلى 159 مليون طن، وفقًا لأحدث البيانات المتاحة[21]. والمعلومات عن الآثار المترتبة على المستوى المحلي معلومات محدودة، والنطاق الكامل لعدم اليقين غير مفهوم بما فيه الكفاية. وهناك العديد من الخطط الوطنية والإقليمية بشأن إدارة مصايد الأسماك التي لا تدمج صراحةً اعتبارات تغير المناخ وخفض انبعاثات الكربون ضمن ما تضعه من مخططات وسياسات وقرارات. لذلك، لا بد من زيادة فهم تأثير تغيّر المناخ على مصايد الأسماك في المستوى المحلي وبحسب الأنواع السمكية، ومن إدراج إسقاطات المناخ ضمن إدارة مصايد الأسماك وسياساتها. وهذا ما يتطلب تحسين نماذج وإسقاطات المناخ

(17) منظمة الأغذية والزراعة، *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم* 2024.

(18) انظر: www.nature.com/articles/s41586-024-08448-z

(19) منظمة الأغذية والزراعة، *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم* 2024.

(20) انظر: www.nature.com/articles/s41586-024-08448-z.

(21) انظر: https://unctad.org/news/energy-transition-charting-fair-course-fishing-fleets.

على المستوى المحلي، وتعزيز القدرات المحلية على تقييم المخاطر المناخية وإدارتها، ودمج اعتبارات تغير المناخ في التخطيط القطاعي، وتعزيز التعاون الدولي وتبادل البيانات عن آثار تغيّر المناخ على النظم الإيكولوجية البحرية ومصايد الأسماك.

21 - **النظر في التطورات المتعددة القطاعات** - يتطلب التركيز المتزايد على الاقتصاد الأزرق اتباع نهج متعدد القطاعات في إدارة مصايد الأسماك. فالتطورات التي تشهدها قطاعات من قبيل تربية الأحياء المائية، وتوليد الطاقة في عراض البحر، والسياحة، والشحن البحري من شأنها أن تؤثر على مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية، بما يستلزم التخطيط المكاني المتكامل ووضع آليات أخرى للتقليل من النزاعات إلى أدنى حدّ وتعظيم أوجه التآزر. وهذا العمل ينطوي على إشراك جهات صاحبة مصلحة كثيرة من مختلف القطاعات، وتطوير آليات لحل النزاعات، وضمان التّخصيص العادل والمنصف للموارد، وإنشاء وإنفاذ أُطر قانونية تُنظّم استخدام الموارد وتحمي النظام الإيكولوجي.

22 - **التشجيع على تجارة المنتجات المائية القائمة على الاستدامة والإنصاف والقابلية للتتبع** - التجارة تستطيع، إذا ما أُديرت بفعالية، أن تكون محركًا قويًا للإدارة المستدامة لمصايد الأسماك. والتغلب على الحواجز التجارية، الجمركية منها وغير الجمركية، أمر ضروري لمصائد الأسماك الصغيرة النطاق، بالأخص، حتى يتمكن الصيادون من الوصول إلى الأسواق العالمية ومن زيادة دخلهم وتحسين سبل عيشهم. والتعريفات الجمركية على مصايد الأسماك هي الأعلى في المتوسط من بين جميع قطاعات اقتصاد المحيطات، حيث تصل إلى ما بين 30 و 50 في المائة في بعض الأسواق. وبالتالي، سيكون التخفيض المتبادل في هذه التعريفات وتبسيط التدابير غير الجمركية مشجّعا للتجارة، وهذا بدوره يتيح تعزيز الشرعية بفضل التدقيق الصارم الذي يتبعه العديد من كبار المستوردين. ويلزم أيضا تنفيذ أنظمة تتبع قوية للتأكد من شرعية واستدامة منتجات الأغذية البحرية ومن التصدي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، الذي يقوّض الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، ويقلّل من دخل مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، ويقوض سبل العيش. أما تعزيز تنفيذ المبادرات الدولية، من قبيل المبادئ التوجيهية بشأن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق ومبادئ ومعايير التجارة البيولوجية، فمن شأنه أن يزيد من الشفافية ويزرع الثقة في سلاسل توريد الأغذية البحرية، لا سيما سلاسل قيمة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق ذات القيمة العالية والحجم المنخفض.

23 - **دعم التجارة المستدامة بين بلدان الجنوب في منتجات مصايد الأسماك البحرية** - تواجه التجارة بين بلدان الجنوب في منتجات مصايد الأسماك البحرية عراقيل بسبب الحواجز الجمركية وغير الجمركية المرتفعة. فقد تراوحت تعريفات الدولة الأَولى بالرعاية، لدى أعضاء النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، بين 12 و 16 في المائة بالنسبة للمنتجات الأولية، وبلغت 20 في المائة بالنسبة للمجهَّز من القشريات، والرخويات، وغيرها من اللافقاريات المائية. وعلاوة على ذلك، تشكل بعض التدابير غير التعريفية حواجز لا لزوم لها في وجه التجارة. والامتثال لهذه التدابير قد يكون مرهقًا، لا سيما لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق. وعلاوة على ذلك، تواجه هذه المصايد صعوبات في التصدير بسبب الطابع غير الرسمي للقطاع، والنقص في البنية التحتية والخدمات من مثل مرافق النقل والتخزين البارد، وغياب وفورات الحجم، وقلة المعارف والأجهزة والبرمجيات اللازمة لاستحداث أنظمة تتبع فعالة والامتثال للمتطلبات التنظيمية. لذلك، من شأن تبسيط ومواءمة التدابير غير الجمركية، ومنها تلك المتعلقة بإدارة مصايد

الأسماك، أن يزيدا من فرص وصول منتجات مصايد الأسماك الصغيرة النطاق إلى الأسواق، ويعززا في الوقت نفسه التجارة المستدامة.

24 - **الاستفادة من التعاون الإقليمي في مجال مصايد الأسماك** - البُعد الإقليمي يكتسي أهمية أساسية بالنسبة للسياسة الدولية المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك، وهناك تسليم متزايد بدور الهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك. ويضم العالم أكثر من 50 من هذه الهيئات، نصفها تقريباً منظمات إقليمية معنية إدارة مصايد الأسماك ذات ولايات تمكّنها من اعتماد تدابير ملزمة قانوناً بشأن الحفظ والإدارة وفيما يتعلق بعمليات الصيد والأنشطة المرتبطة بها. وتأخذ المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بالمشورة العلمية في وضع وتنفيذ مجموعة من أدوات الإدارة، منها تعيين ضوابط للمصيد ولجهود الصيد، وفرض قيود مكانية وزمانية، ووضع قواعد في الرصد والمراقبة والإشراف، وهي تستعرض بانتظام مدى امتثال الأطراف لالتزاماتها. ففي عام 2017، كانت 152 من الدول ومن المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي أعضاءً في واحدة أو أكثر من هذه المنظمات، والعديد من الدول أعضاء في أكثر من منظمة واحدة[22].

25 - **تحويل الإعانات الضارة** - إعانات مصايد الأسماك قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاقم ممارسات الصيد غير المستدامة، الأمر الذي يتسبّب في طاقات صيد زائدة وفي استغلال مفرط للموارد السمكية. والاتفاق المتعلق بإعانات مصائد الأسماك يوفّر إطارًا مهمًا يضبط الإعانات الضارة بمصايد الأسماك، وذلك بهدف التحوّل من الإعانات إلى الممارسات المستدامة، مثل دعم مصايد الأسماك الصغيرة النطاق ذات الإدارة الفعالة، والحد من الإعانات التي تزيد من قدرات الصيد. بيد أنّ تطبيقه يتطلب بذل جهود على المستوى الوطني من أجل تطوير السياسات المحلية وتعزيز القدرات ووضع الأطر المؤسسية التي تضمن الإدارة الفعالة لهذه الإعانات. فالأمر يتطلب إحلالَ المزيد من الشفافية والمساءلة في تخصيص الإعانات وصرفها وفي توفير البيانات بشأنها، والاتفاقُ من شأنه أن يُيسّر هذه العملية عند بدء سريانه. وكل ذلك ينبغي أن ينطوي على إعادة توجيه الموارد المالية حتى تدعم الممارسات المستدامة، لا سيما ضمن قطاع مصايد الأسماك الصغيرة النطاق.

26 - **تحقيق الإدارة الفعالة لجميع مصايد الأسماك** - منذ عام 2022، كثرت التحديات التي تواجه الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك، الهادفة إلى تحقيق استدامة القطاع، وذلك على حد ما يتبين مثلا من نسبة الأرصدة السمكية المصنفة على أنها تتعرض للصيد المفرط. ومعالجة هذه التحديات تتطلب، كما هو مبين في خريطة طريق الفاو للتحول الأزرق، اتباع نهج متعدد الجوانب يشمل تعزيز الحوكمة الدولية والوطنية، والتغلّب على العوائق المالية والمؤسسية، وتحسين نُظم البيانات والمعلومات، والنّظر في الجوانب المتعددة الأبعاد لقطاع مصايد الأسماك، ودمج اعتبارات تغير المناخ، والتعاطي مع التطورات المتعددة القطاعات، وتعزيز التجارة المستدامة، وتغيير الحوافز الضارة، والتشجيع على التعاون الدولي والإقليمي. ونحن، من خلال العمل المنسق والتحويلي والتعاوني وحده، نستطيع أن نتصدى بفعالية لهذه التحديات ونغتم الفرص لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة، فنُسهم بذلك في سلامة المحيطات وتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

(22) Terje Løbach and others, *Regional Fisheries Management Organizations and Advisory Bodies: Activities and Developments, 2000–2017*, FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper, No. 651 (Rome, 2020).

رابعا - الحلول المرنة والمبادرات العالية الأثر في خدمة مصايد الأسماك المستدامة

27 - تعزيز عملية تنفيذ الصكوك الدولية لمصايد الأسماك وتفعيلها أصبحا من الأولويات الملحّة بالنسبة للعديد من البلدان، لا سيما في ضوء التحديات المستمرة التي يفرضها الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وكذا الحاجة إلى الإدارة المُنصفة والفعّالة لموارد مصايد الأسماك البحرية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان زيادة تنمية القدرات حتى تكون البلدان النامية في وضع أفضل يؤهلها للوفاء بمسؤولياتها كدول ذات موانئ وأعلام وسواحل وأسواق. وفي عام 2021، وتماشيًا مع الهدف المتوخى من خريطة طريق التحول الأزرق والمتمثل في الحرص على أن تكون كل مصايد الأسماك مُدارةً بفعالية، نظّمت الفاو وشركاؤها العديد من حلقات العمل الإقليمية المعنية ببناء القدرات لفائدة الدول النامية، لا سيما في غرب المحيط الهندي. وقد أتاحت حلقات العمل هذه التدريب على أهمية الصكوك الدولية المتعلقة بمصايد الأسماء وعلى تفاصيل الخطوات العملية اللازمة لتنفيذ هذه الصكوك. وشاركت فيها بنشاط دولٌ من بينها جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، وأفضت بحكومات هذه الدول إلى الالتزام باتخاذ خطوات ملموسة نحو التصديق على هذه الاتفاقات. وقدّم برنامج الفاو العالمي لتنمية القدرات، الداعمُ للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والأدوات المكملة له، المساعدةَ لأكثر من 60 بلداً خلال السنوات الثماني الماضية، مما زاد من قدراتها القانونية والمؤسسية وقدراتها على إنفاذ إطار الرصد والمراقبة والإشراف. وفي عامي 2022 و 2023، نظمت منظمة التجارة العالمية ثماني حلقات عمل إقليمية عن تنفيذ الاتفاق المتعلق بإعانات مصائد الأسماك، وذلك لفائدة البلدان النامية وأقل البلدان نموًا، وهي مستمرةٌ في تنظيم المزيد من حلقات العمل الوطنية والإقليمية المصمّمة خصيصا، بناءً على طلب أعضائها. وقد أظهرت هذه البرامج التدريبية نتائج واعدة ليس فقط في زيادة الوعي، بل أيضًا في تسهيل إحداث التغييرات اللاحقة في السياسات.

28 - وعلاوة على ذلك، يكتسي الأخذُ في الأطر الوطنية بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وبالخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك المستدامة الصغيرة النطاق أهميةً بالغة لإنشاء آليات حوكمة فعالة. فحتى الآن، قامت بلدان، هي أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والفلبين ومدغشقر وملاوي وناميبيا، بوضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، شكلت نهجا منتظما في تيسير تطبيق تلك الخطوط التوجيهية وفقًا للأولويات الوطنية والمحلية؛ والعمل جار في بلدان أخرى على وضع مثل هذه الخطط. وهناك أسلوب تشاركي معتمد في وضع هذه الخطط التي تتضمن أمورا من بينها استعراض الأطر القانونية والسياساتية وتحديد الأولويات القطرية في العمل بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق المستدامة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً.

29 - ونهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، الذي يستند إلى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، يركّز على الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك من خلال تحقيق التوازن بين جوانبها الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية. ويوفر هذا النهج، الذي طُرح لأول مرة في عام 2001 خلال مؤتمر ريكيافيك للصيد المسؤول في النظام الإيكولوجي البحري، إطاراً عملياً لإدارة هذه المصائد بفعالية. ومع مرور السنوات، عملت الفاو وشركاؤها بشكل مكثف من أجل تعزيز العمل بهذا النهج على مستوى العالم. وتم وضع أكثر من 50 خطة لإدارة مصايد الأسماك تتوافق مع هذا النهج، منها خطط في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وشجّعت هذه الجهود على مشاركة العديد من الجهات صاحبة المصلحة وعلى إحداث تغييرات في السلوك، لتظهر بذلك الكيفية التي تستطيع بها الممارسات المستدامة أن تحقق المواءمة بين الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية وتدعم في الوقت نفسه الربحية وخلق فرص العمل. وقد حقق نهج النظام

الإيكولوجي في مصـــايد الأســـماك نجاحا ملموســـا، حيث ازداد العمل به من قبل الإدارات الوطنية المعنية بصيد الأسماك والهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك. وبذلك، أصبحت السياسات تعكس أكثر فأكثر المبادئ المرتبطة بنهج النظام الإيكولوجي، ومنها مبدأ التشـارك في صـنع القرار، والنُّهجَ التحوطية، والإدارة القائمة على الأدلة. أما الدروس المســـتفادة من الانتقال إلى العمل بنظم الإدارة المتوافقة مع نهج النظام الإيكولوجي فهي تُفيد بأمور من بينها ضـــرورة الأخذ بمبادئ نهج النظام الإيكولوجي في تخطيط مصـــايد الأسماك من أجل إذكاء الوعي وتحسين المساءلة وانخراط الجهات صاحبة المصلحة المتعددة. أما التأكد من توفّر التمويل الثابت والحفاظُ على مشاركة الجهات صاحبة المصلحة فهما أمران حاسمان بالنسبة لتفعيل تلك الخطط. ولا بد أيضا للأطر القانونية والتنظيمية من أن تكون داعمة للإدارة التحوطية والتشاركية. ومن المهم كذلك زيادة وعي المديرين ومقرري السياسات بفوائد الاستثمار في إدارة مصايد الأسماك. لذلك، يؤكد التقدم المحرز في العمل بنهج النظام الإيكولوجي ما لهذا النهج من إمكانيات في أن يكون نموذجا فعالا قابلا للتوسع من أجل بلوغ الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك.

30 - وأســـهمت مبادرة مصـــايد الأســـماك الســـاحلية، التي يمولها مرفق البيئة العالمية وتنفذها الفاو وشـــركاؤها، في التغلب على العوائق التقنية والمالية والمؤســـســـية التي تحول دون تحقيق الإدارة والحوكمة الفعالتين لمصايد الأسماك داخل البلدان المشاركة، وذلك من خلال التشجيع على الأخذ بنهج كُلّي ومساندة العمل التشاركي مع الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في سلسلة القيمة، الشاملة لمرحلة الصيد ومرحلة ما بعد الصيد. ونظرا لأهمية تناول أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وهي البعد البيئي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي، شجت المبادرة على اعتماد النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك والخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك المستدامة الصغيرة النطاق، وعلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وتم تزويد دوائر صيد الأسماك والسلطات الوطنية والمحلية بالمساعدة على وضع وتنفيذ خطط بشأن إدارة مصايد الأسماك، وترتيبات للإدارة المشتركة تتوافق مع نهج النظام الإيكولوجي في مصـــايد الأســـماك ضـــمن الحالات التي تكون فيها البيانات محدودة. ومن خلال التركيز على المشـــاركة المجتمعية وبناء القدرات وتطوير الســـياســـات، زوّدت المبادرةُ البلدان بالأدوات والموارد الأســـاســـية. ففي إندونيسـيا والسـنغال، على سـبيل المثال، قدّمت برامج بناء القدرات ممارسـات فضـلى في مجال حفظ الأسماك وتقنيات الصيد المستدام، مما ساعد الصيادين المحليين على تحسين كفاءة مصيدهم وعلى التقليل في الوقت نفســه من الأثر البيئي إلى أدنى حد. وفي بيرو، يسّـرت المبادرة عملية إنشـاء مجموعات ادخار وائتمان داخل مجتمعات صـيد الأسـماك، مما أتاح للصـيادين والعاملين في قطاع صـيد الأسـماك إمكانية الحصـول على رأس المال من أجل القيام بالاستثمارات المستدامة والتعافي من الصـدمات الاقتصـادية. كما تحفّز المبادرة على الحوكمة بشـكل أفضـل من خلال التشـجيع على مشـاركة الجهات صـاحبة المصـلحة المحلية، ومنها بالأخص النساء، في عملية صنع القرار.

31 - وقامت الفاو ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية أخرى بتنفيذ العديد من الحلول العملية من أجل تحسـين بيانات ومعلومات مصـايد الأسـماك التي تتيح إدارة هذه المصـائد بفعالية. وفي إطار مبادرة تسليط الضوء على الصيد الخفي، التي تقودها الفاو وجامعة ديوك والمركز العالمي للأسماك، ساعد أكثر من 800 خبير من 58 بلداً على جمع وتحليل وتفسير بيانات بيئية واجتماعية واقتصادية وتغذوية وجنسانية بهدف إنارة السبيل أمام السياسات وأطر الحوكمة المعنية بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق[23]. ويجري الآن تطبيق

(23) انظر: https://doi.org/10.4060/cc4576en.

نهج جمع البيانات على المستوى الوطني في كل من جمهورية تنزانيا المتحدة ومدغشقر، وذلك بهدف إثراء صياغة السياسات وتحسين إدارة هذه المصائد. لذلك، ينبغي أن تركز برامج تنمية القدرات على زيادة قدرة البلدان على تنظيم البيانات والمعلومات ذات الجودة العالية وإدارتها وتحليلها، بدلاً من التركيز فقط على نظم جمع البيانات المكلفة. وقد أثبت استخدام المعارف الإيكولوجية المحلية وبرامج جمع البيانات المجتمعية أنه بمثابة آلية فعالة من حيث التكلفة لتغيير حالة بيانات مصايد الأسماك من الندرة إلى الوفرة[24].

32 - ومصايد الأسماك هي نظمٌ اجتماعية إيكولوجية ينبغي إدارتها وحوكمتها من خلال نُهج متعددة الأبعاد. فهذه النهج تشدد على ضرورة الأخذ بإدارة كلية مستدامة لمصايد الأسماك تذهب إلى ما أبعد من استدامة الموارد السمكية وفق خريطة طريق التحول الأزرق. لذلك، لا بُدّ من تطوير سلاسل قيمة متكاملة، وصياغة سياسات تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والسلامة البيئية. وينبغي أن يكون الهدف من التقييمات هو الوقوف على أوجه القصور وتعزيز ممارسات الصيد المستدام وممارسات ما بعد الصيد. أمّا الأخذ بنهج متعدد القطاعات قائم على التشارك وتعزيز التعاون بين الوكالات الحكومية، وعلى تشجيع الشراكات مع المؤسسات البحثية، فمن شأنه أن يُحسّن إدارة مصايد الأسماك. فهذه الجهود الجماعية تستطيع أن تكفل السلامة الإيكولوجية، والجدوى الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وكلها أمور ضرورية للمجتمعات التي تعتمد على موارد تلك المصايد. ومن أجل تعزيز إنتاج وتجارة مصايد الأسماك المستدامة، لا بُدّ من تيسير بناء القدرات وتبادل المعارف والتكنولوجيات مع البلدان النامية، بوسائل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في مجالات مصايد الأسماك، وتقنيات إنتاج تربية الأحياء البحرية والأحياء المائية، وتخطيط الحيز البحري، وتقييم وتعزيز البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة، واستيفاء المعايير الدولية، ووضع استراتيجيات التنويع والتصدير، وتعزيز الاستدامة وإصدار الشهادات، وكذلك في المجالات الرئيسية الأخرى من قبيل التفاوض على اتفاقات الوصول بشكل متوازن إلى مصايد الأسماك. والأونكتاد، بفضل شبكته العالمية من مراكز الامتياز في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ومعاييرها واستدامتها، مثالٌ لهذه المساعدة التقنية المستمرة.

33 - وإدماج مسألة التكيّف مع تغير المناخ ضمن الإدارة الوطنية والمحلية لمصايد الأسماك واستخدام البيانات والمعلومات المناخية، بما في ذلك نتائج عمليات تقييم ورصد المخاطر المناخية، ضمن عملية صنع القرار هما من العناصر الحاسمة في إدارة مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية القادرة على التكيف مع المناخ. ويمكن تحقيق ذلك بآليات من بينها المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية. ووفقًا لتحليل أجرته الفاو للمساهمات المحددة وطنياً، المقدمة حتى 1 يناير/كانون الثاني 2024، ينطوي 60 في المائة من هذه المساهمات على إجراءات تكيف تتعلق بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وهذه الإجراءات تتألف بالأساس من ممارسات مصايد الأسماك المستدامة (29 في المائة) وممارسات وتكنولوجيات الصيد التكيفية (19 في المائة). وعلى الصعيد الإقليمي، هناك تواتر أكثر من المتوسط العالمي في الإشارة إلى وجود إجراءات تكيف في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ضمن المساهمات المحددة وطنياً المقدمة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (81 في المائة) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (67 في المائة)[25]. وعلاوة على ذلك، تشير بحوث الأونكتاد التي أُجريت على 606 تدابير من التدابير المتعلقة بالمحيطات، الواردة في

(24) انظر: www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/03632415.2017.1383904.

(25) Krystal Crumpler and others, *Agrifood Systems in Nationally Determined Contributions: Global Analysis – Key Findings* (Rome, FAO, 2024).

المساهمات المحددة وطنياً للدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى أن أكثر من نصف هذه التدابير (328 تدبيرا) يتعلق باستخدام المحيطات على نحو مستدام من أجل التنمية الاقتصادية، فيما يركز 278 منها على جهود حفظ البيئة البحرية والساحلية. ومعظم تدابير الإدارة والحفظ تتعلق بالإدارة على أساس المناطق (121 تدبيراً) أو بحماية النظام الإيكولوجي وتوسيعه وإصلاحه (101 تدبير). أما مصايد الأسماك فهي ترد ضمن 85 تدبيرا باعتبارها أحد أكثر القطاعات الاقتصادية البحرية المُستهدفة في المساهمات المحددة وطنياً المقدَّمة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما لأغراض التكيف. وفي أماكن أخرى من العالم، تقر المساهمة المحددة وطنياً في ألبانيا بأنّ وضع خطط تكيف قطاعية، تشمل قطاع مصايد الأسماك، هو بمثابة تدبير تكيف ذي أولوية عالية. والأمثلة الأخرى بهذا الشأن هي من شيلي وسانت لوسيا والسنغال والفلبين. وهناك أيضا اعتراف متزايد بأهمية دمج المعارف التقليدية والمحلية ضمن الحلول المناخية الخاصة بدورة إدارة مصايد الأسماك، وهو ما تمت ملاحظته في منطقة المحيط الهادئ وفي الأمازون[26].

34 - والتصدي للتحديات المتعددة القطاعات التي يطرحها الاقتصاد الأزرق يتطلب حلولاً عملية تعزز التعاون بين مختلف القطاعات، بما في ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والشحن البحري والسياحة. فالأخذ بالتخطيط المتكامل للحيز البحري قد يحسن استخدام الموارد البحرية ويقلل إلى الحد الأدنى من النزاعات، غير أنّه يحتاج إلى التنفيذ بطريقة شاملة، بيد أنّ مصايد الأسماك الصغيرة النطاق على وجه الخصوص قد تتطلب بناء القدرات والتمكين حتى تكون قادرة على المشاركة بفعالية. وإنشاء المنصات التي تتيح مشاركة الجهات صاحبة المصلحة المتعددة، واستحداث الآليات الفعالة لتسوية النزاعات أمران من شأنهما أن يحفظا التوازن بين المصالح المتنافسة، على أن يتم الرجوع إلى الأطر القانونية والسياساتية القوية، مثل الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك المستدامة الصغيرة النطاق. ومع اقترابنا من الموعد النهائي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، سوف يسهم توسيع نطاق تطبيق أطر السياسات القائمة إسهاما كبيرة في الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، بما في ذلك في قدرة النظم الإيكولوجية البحرية وسبل العيش على التكيف، لكنّ ذلك يتطلب احترام الحقوق القائمة والتشجيع على النهج المنصفة.

35 - والتجارة بين بلدان الجنوب قد تكون من السبل الكفيلة بتعزيز الصيد القانوني من خلال تعزيز مراقبة منشأ منتجات مصايد الأسماك من قبل المصدرين والمستوردين كليهما، وممارسة هذه المراقبة من مرحلة البحر إلى مرحلة الصحن. لذلك، سوف يستفيد أعضاء النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية من التفاوض على اتفاق قطاعي بشأن خفض التدابير الجمركية وغير الجمركية المفروضة على منتجات مصايد الأسماك البحرية، بما في ذلك حماية المعايير الاجتماعية والبيئية. ولما كان الأعضاء في هذا النظام يصطادون ويتاجرون غالبًا بأنواع مختلفة من الأحياء، فإنّ هذا الاتفاق سوف يحقق التكامل ويعود بفوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية، لا سيما بالنسبة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق.

36 - ومن الفوائد التي يُتوقّع أن تتحقق من وراء إلغاء الإعانات الضارة بواسطة تفعيل الاتفاق المتعلق بإعانات مصائد الأسماك هناك الموارد التي ستُتاح لإعادة توجيهها نحو تعزيز ودعم الإدارة والممارسات المستدامة لمصايد الأسماك من قبل جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. والاتفاق أنشأ أيضاً آلية لتمويل مصايد الأسماك تابعة لمنظمة التجارة العالمية، ومعروفة باسم صندوق الأسماك، وذلك من أجل مد يد المساعدة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً التي

(26) انظر: https://cgspace.cgiar.org/items/2ce9de7a-590d-49ba-8652-d7968ee6c51c.

أودعت صكوك قبولها بتنفيذ الاتفاق. وصندوق الأسماك سوف يقدّم الدعم المالي اللازم لتزويد الأعضاء بالمساعدة التقنية والمساعدة على بناء القدرات التي تمكّنهم من تقديم الإخطارات المطلوبة، ومن تحسين قدراتهم في مجال إدارة مصايد الأسماك، بما في ذلك جمع البيانات والإبلاغ عنها، وتطوير قدراتهم المؤسسية ذات الصلة التي تشمل التنسيق بين الوكالات، وذلك من أجل الوفاء بمتطلبات الاتفاق. وحتى يدخل الاتفاق حيز التطبيق، ويحقق فوائد الاستدامة المرجوة منه، لا بد لثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية من إيداع صكوك قبولهم به لدى المنظمة. ومن المتوقع أن يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ في عام 2025.